العدد الأول – دجنبر 2022

المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية
ⵓⵔⴰⵔ ⵓⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵙⴰⵏⵜ ⵖ ⵜⵍⵉⵀⵉⵜ
Institut National des Conditions de Vie au Travail

INCVT News

النشرة الإخبارية للمعهد الوطني لظروف الحياة المهنية

أخبار حول الصحة والسلامة المهنية

في هذا العدد

الافتتاحية
الأخبار
الدراسات
الإصدارات
مذكرة

الافتتاحية

يسعد المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية أن يصدر اليوم أول عدد من نشرته الإخبارية والتي تعد أداة تواصل جديدة ستسهم حتما في مد جسر صلة مع الشركاء والفاعلين في مجال الصحة والسلامة في أماكن العمل.

ستشكل النشرة الإخبارية «نيوز INCVT» موعدا منتظما لاكتشاف ومناقشة مستجدات الوقاية من المخاطر المهنية وتحسين جودة الحياة في العمل، حيث ستمكنكم من تتبع نتائج الدراسات والأنشطة التي يقوم بها المعهد بالإضافة إلى توصيات وموارد أخرى حول السلامة والصحة المهنية.

وإدراكا منه لأهمية التواصل والتوعية في نشر أساسيات ثقافة الوقاية من المخاطر المهنية، فقد اعتمد المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية خطة تواصل على مدى ثلاث سنوات (2022-2024). وفي هذا الإطار، أوليت أهمية كبيرة لصناعة المحتوى التحسيسي من أجل ترسيخ الوعي بين المشغلين والأجراء حول قضايا وتحديات الصحة والسلامة المهنية.

فنأمل أن تشتركوا في هذه النشرة الالكترونية لتجدوا فيها من الأدوات والنصائح ما يساعدكم على تعزيز خطط وعمليات الوقاية من المخاطر المهنية في مؤسساتكم.

عبد الرزاق لعلج

مدير المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية.

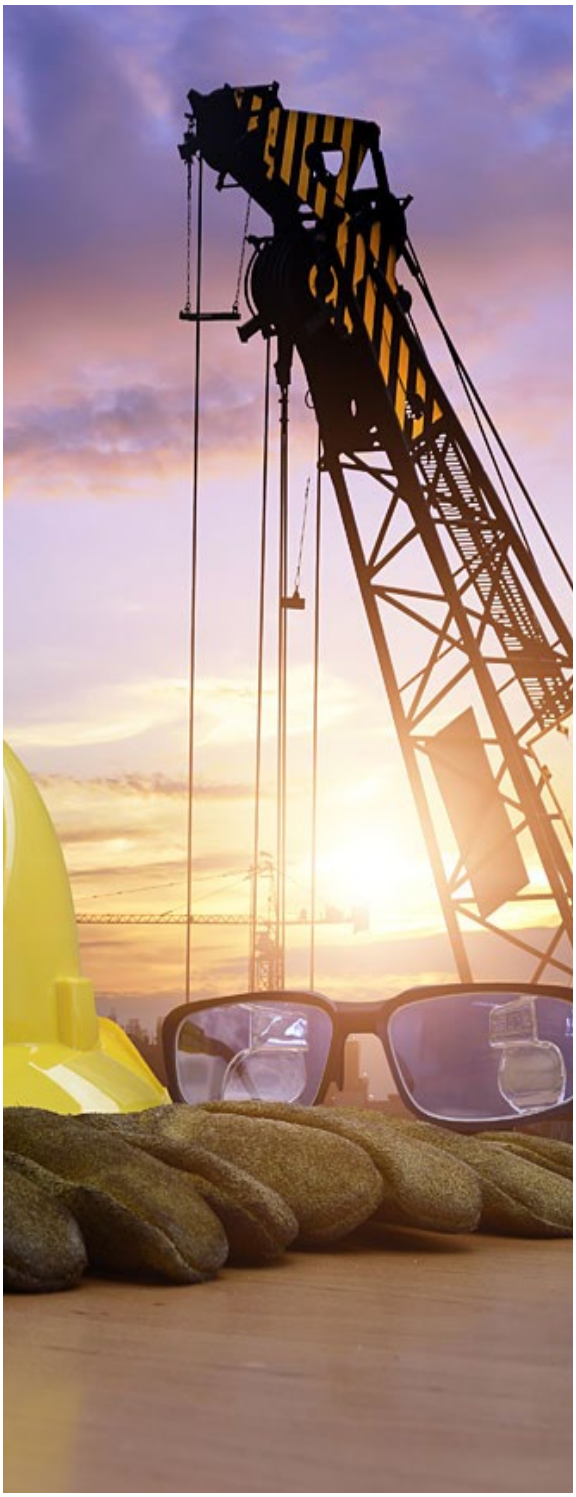

المخاطر المهنية ذات الأولوية التي نص عليها البرنامج الوطني للسلامة والصحة المهنية 2020-2024

إن المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية معبأ بقوة لدعم تنفيذ البرنامج الوطني للسلامة والصحة المهنية 2020 – 2024 الذي نص على خمسة مخاطر مهنية ذات الأولوية وهي:

من أجل ظروف عمل آمنة

www.incvt.ma

المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية
ⵓⵔⴰⵔ ⵓⵏⵎⵓ ⵏ ⵜⵎⵓⵜⵜⵉⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵙⴰⵡⴰⵍ ⴷ ⵜⵍⵉⵙⵓⵔⵉ
Institut National des Conditions de Vie au Travail

الأخبـــار

تمديد أجل تقديم طلبات إبداء الاهتمام لانتقاء الأشخاص المرجعيين والمكونين المرجعيين في مجال الوقاية من المخاطر المهنية

يمدد المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية الأجل النهائي لتقديم طلبات إبداء الاهتمام لانتقاء الأشخاص المرجعيين والمكونين المرجعيين في مجال الوقاية من المخاطر المهنية.

انتقاء الأشخاص المرجعيين

أطلق المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية دعوة لإبداء الاهتمام لانتقاء عشرة أشخاص مرجعيين في مجال الوقاية من المخاطر المهنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص المرجعيين سيقدمون نيابة عن المعهد خدمات الدعم في الوقاية من المخاطر المهنية لفائدة المقاولات المستفيدة في مختلف مناطق المملكة وفقا للمعايير التي وضعها المعهد من خلال:

- تقييم نوعي للمخاطر المهنية
- تقييم كمي للمخاطر المهنية وقياس بيئات العمل
- تحليل حوادث الشغل.

وسيسهر المعهد على تمكين الأشخاص المرجعيين بهدف تقاسم أساليب ومعايير الاشتغال، كما سيزودهم بحقائب بيداغوجية وأجهزة محمولة لقياس بيئات العمل.

وسيقوم الأشخاص المرجعيون بتنفيذ مهام التشخيص والتقييم وفقا للمعايير التنظيمية والمعيارية، بما في ذلك:

- قانون الشغل ونصوصه التنفيذية
- دليل تقييم المخاطر
- الدليل المنهجي لتحليل حوادث الشغل
- معيار ايزو 45001
- التجارب الفضلى في مجال قياس بيئات العمل.

دعوة لإبداء الاهتمام لانتقاء المكونين المرجعيين في الوقاية من المخاطر المهنية

أطلق المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية دعوة لإبداء الاهتمام لانتقاء عشرين مكونا مرجعيا في مجال الوقاية من المخاطر المهنية.

وسيقوم هؤلاء المكونون المرجعيون بتنشيط دورات تكوينية في مجال الصحة والسلامة المهنية لصالح أعضاء لجان السلامة وحفظ الصحة ومندوبي الأجراء بالمقاولات وفقا لهندسة التكوين المصممة من طرف المعهد.

وسيسهر المعهد على تمكين المكونين المرجعيين بهدف تقاسم أساليب ومعايير الاشتغال، كما سيزودهم بحقائب بيداغوجية ومواد للتكوين.

ويسعى المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية من خلال هذه المبادرات إلى تعزيز أنشطته في الدعم والتكوين بشأن القضايا المتعلقة بالوقاية من المخاطر المهنية وبتحسين ظروف العمل.

جميع المعلومات المتعلقة بمعايير وطرق المشاركة موجودة على المنصة الرقمية التي أعدها المعهد: https://www.plateforme-procedures.incvt.ma

دعوة لإبداء الاهتمام لانتقاء 100 مقاولة ستستفيد من الدعم والتكوين في مجال الوقاية من المخاطر المهنية

أطلق المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية دعوة لإبداء الاهتمام من أجل انتقاء مائة مقاولة متطوعة ترغب في الاستفادة من الدعم في مجال الوقاية من المخاطر المهنية أو في تكوين أعضاء لجان السلامة وحفظ الصحة التابعة لها وكذا مندوبي أجرائها في هذا المجال.

ويفتح باب المشاركة للمقاولات التي تتوفر على عدد أجراء يتراوح ما بين 10 إلى 200 أجير دائم والتي تتجاوز مدة اشتغالها ثلاث سنوات. كما يجب أن تتوفر على هيئات تنظيمية (مندوبي الأجراء للمقاولات التي تشغل ما بين 10 إلى 49 أجير دائم ولجنة السلامة وحفظ الصحة للمقاولات التي تشغل ما بين 50 إلى 200 أجير دائم).

ويلتزم المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية بالتكفل بجميع مصاريف الدعم والتكوين والخبرة لفائدة المقاولات المعنية.

جميع المعلومات المتعلقة بمعايير وطرق المشاركة موجودة على المنصة الرقمية:

https://www.plateforme-procedures.incvt.ma

دعوة إلى تقديم مشاريع خاصة بمعاهد ومؤسسات البحث في مجال الصحة والسلامة المهنية

انتقاء مشاريع البحث العلمي في مجال الصحة والسلامة المهنية

أطلق المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية دعوة إلى تقديم مشاريع خاصة بمعاهد ومؤسسات البحث في مجال الصحة والسلامة المهنية بهدف تشجيع وتعزيز البحث في هذا المجال.

وسيساهم المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية في تمويل المشاريع التي سيتم انتقاؤها والتي تهتم بمختلف قضايا وإشكاليات السلامة والصحة المهنية.

وتندرج هذه المبادرة في إطار مهمة المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية في تطوير البحث والخبرة وتقييم المخاطر المهنية.

جميع المعلومات المتعلقة بمعايير وطرق المشاركة موجودة على المنصة الرقمية:

https://www .plateforme-procedures.incvt.ma

الـدراســات

دراسة إحصائية حول حوادث الشغل والأمراض المهنية بجهة الرباط -سلا -القنيطرة

سيــاق الدراســة

تمثل حوادث الشغل والأمراض المهنية، كل سنة، تكلفة باهظة على المستويين الإنساني والاقتصادي، مع تسجيل 2.3 مليون حالة وفاة كل عام في العالم، وفقا لمنظمة العمل الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأمراض المهنية وحوادث الشغل تؤثر سلبا على القطاعات الإنتاجية: فقدان عمال أساسيين، اضطرابات في الإنتاج، زيادة في أقساط التأمين، إضرار بالسمعة وإغلاق المقاولات.

والمغرب أيضا يدفع ثمنا باهظا في مجال حوادث الشغل. مما يؤكد أهمية هذه الدراسة، التي وضعت جردا للبيانات والأساليب المعتمدة في تسجيل واستغلال المعطيات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية واقترحت طريقة ونظام إبلاغ عن البيانات أكثر نجاعة من شأنه أن يساعد في توجيه السياسات الوقائية في مجال الصحة والسلامة المهنية بشكل أفضل.

أهــداف الـدراسـة

أجرى المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية دراسة لتحليل البيانات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية المتوفرة في جهة الرباط -سلا -القنيطرة خلال الفترة ما بين 2016-2020. وكان أحد أهداف الدراسة تحديد وجمع وتحليل البيانات الخاصة بإحصائيات حوادث الشغل والأمراض المهنية المتوفرة عند مختلف الإدارات والمؤسسات الشريكة الموجودة في الجهة وتقديم توصيات لتعزيز وتحسين نظام جمع المعطيات واستغلالها.

وفيما يتعلق بإجراءات تسجيل حوادث الشغل والأمراض المهنية، فقد قام المغرب بتدوين جميع القواعد المرتبطة بذلك في قانون الشغل. وتتميز هذه القواعد بنظام تصريحي للعامل والمشغل والتصريح لدى مديرية الشغل الإقليمية بالإضافة إلى إيداع الملف لدى شركات التأمين. ويمر هذا الإجراء أيضا

بتحقيق تجريه لجنة السلامة وحفظ الصحة التي ترسل تقريرا عن أسباب وظروف الحادث أو المرض المهني إلى المشغل ومفتش الشغل.

ولقد سلطت هذه الدراسة الضوء على عدد من الاختلالات:

خلل تنظيمي

تشير الدراسة إلى أن الأنشطة الإحصائية للمصالح المسؤولة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية مدمجة في أنشطة إدارية أخرى ونادرا ما تدار من طرف موظفين مكونين في هذا المجال. كما أن الموارد البشرية والمادية المخصصة لهذه الوظائف محدودة، بالإضافة إلى نقص في رقمنة الإجراءات، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات داخل بعض المؤسسات.

ولقد بينت الدراسة الطابع المجزأ للمعلومات ونقصا في استغلال البيانات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية. كما ذكّرت أن تسعيرة التعويض قديمة ومتجاوزة وأن الإجراءات المعتمدة في هذا النطاق معقدة تتدخل فيها العديد من الجهات، مفيدة بأن انعدام التنسيق بين الفاعلين يعيق نجاعة التعويض عن الأضرار والوقاية من المخاطر المهنية. وفي هذا الإطار، أشارت الدراسة إلى استمرار منطق التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية بدلا من الاستثمار في الوقاية وتعزيز الصحة والسلامة المهنية.

خلل على مستوى المعلومات

أظهرت الدراسة أيضا بعض الاختلالات في نوعية المعلومات الواردة في البيانات التي يتم ملؤها من طرف موظفين غالبا لا يتوفرون على تكوين في منهجية الإحصاءات والدراسات الاستقصائية وفقا لمعايير مكتب العمل الدولي. وقد لوحظت نفس الاختلالات في التقارير السنوية للجان السلامة وحفظ الصحة حول تطور المخاطر المهنية.

مجالات التحسين

سلطت الدراسة الضوء على الإجراءات الرئيسية التي من شأنها أن تحسن عملية جمع البيانات وتوحيدها وتحليلها من أجل فهم أفضل للمخاطر المهنية والوقاية منها، من بينها:

- الحاجة إلى الشروع في التفكير في نظام المكافآت/العقوبات المعمول به في إطار التأمين ضد حوادث الشغل، والذي قد يشجع على التقصير في التصريح بالحوادث؛

- تعزيز هيئة مفتشي الشغل ومواصلة جهود التكوين، لا سيما فيما يتعلق بمراقبة إجراءات التصريح بحوادث الشغل والأمراض المهنية وتسجيلها؛

- تحسين تأطير وتكوين أعضاء لجان السلامة وحفظ الصحة (التوعية بأهمية دورهم، اختيار أعضاء هذه اللجان، وتكوينهم وإشراكهم...)؛

- تعزيز خدمات الصحة المهنية (حاليا أقل من 30٪ من المقاولات التي لديها أكثر من 50 أجيرا تتوفر على خدمة طبية ولا توجد خدمات مشتركة بين الشركات)؛

- مراجعة نظم التصريح والتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية لتكييف التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية؛

- إنشاء سجل وطني لحوادث الشغل والأمراض المهنية لحل مشكل عدم توفر المعطيات وعدم وجود إطار للتنسيق بين الموردين والمستعملين لهذه المعلومات.

مع إنشاء السجل الوطني لحوادث الشغل والأمراض المهنية، تقترح الدراسة على المدى القصير جدا، الاستمرار في اعتماد نفس مسطرة التصريح مع تجميع البيانات على مستوى هيئة مركزية. وبعدها، توصي الدراسة في مرحلة ثانية، بإنشاء نظام تصريح متكامل وشامل يمر عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي سيقوم بتغطية حوادث الشغل والأمراض المهنية، مع إمكانية إضافة تأمين خاص تكميلي.

وفي هذا الإطار، تتلقى مديريات الشغل الجهوية أو الإقليمية أولا جميع التصريحات التي ترسلها بعد ذلك إلى الهيئة المركزية.

كما ذكّرت الدراسة بأهمية إشراك جميع الفاعلين في التغيير (أطباء الشغل، ومفتشي الشغل، والمشغلين، والأجراء...) من أجل ترسيخ ثقافة وقائية حقيقية في مجال السلامة والصحة المهنية.

رابط الدراسة:

https://www .plateforme-procedures.incvt.ma

الإصـــدارات

دليـل حـول الوقاية وتدبـير العنـف والتحـرش في عالـم الشغـل

نشـرت منظمـة العمـل الدوليـة في دجنبـر 2022 دليـلا للمشـغلين حـول وقايـة وإدارة العنـف والتحـرش في عالـم الشـغل. وأشـارت المنظمـة إلـى أن هـذا الدليـل يأتـي بعـد زيـادة حـالات العنـف والتحـرش في بعـض القطاعـات والمهـن خـلال جائحـة كوفيـد-19. وقـد صمـم الدليـل ليكـون قابـلا للتكيـف مـع ظـروف كل بلـد وليعكـس التشـريعات والسياسـات والأوضـاع المحليـة. ويسـتهدف هـذا الدليـل علـى وجـه الخصـوص، المسـؤولين عـن المـوارد البشـرية وعـن السـلامة والصحـة المهنيـة وكـذا رؤسـاء العمـال والقائمـين علـى رفـاه الموظفـين في العمـل.

*** تم إعداد هذا الدليل من قبل مكتب أنشطة المشغلين ومصلحة التكافؤ والمساواة والتنوع والشمول وكذا مصلحة إدارة الشغل وتفتيش الشغل والسلامة والصحة المهنية التابعة لمنظمة العمل الدولية.**

رابط الدليل : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---act_emp/documents/publication/wcms_862628.pdf

مـــذكرة

- 17 يناير 2023 على الساعة الحادية عشر صباحا : ندوة عبر الإنترنت «لعبة ورق للعيش معا بشكل أفضل في العمل» تنظمها GXO.

المعلومات والتسجيل على الرابط التالي:

Webinar Un jeu de cartes pour MIEUX VIVRE ENSEMBLE au travail (preventica.com)

- 17 يناير 2023 على الساعة الثالثة زوالا : ندوة عبر الإنترنت «لتعزيز نمط حياة صحي في العمل» ينظمها جان تشارلز بيسييه، باحث في جامعة غرونوبل ألب. المعلومات والتسجيل على الرابط التالي:

Webinar Pour la promotion d'un MODE DE VIE SAIN au travail

- 28 أبريل 2023 : اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل.

تابعـونا علـى: